المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉⵍ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⵡⵉⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵓⵜ ⴷ ⵜⵙⵓⵙⵙⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

رأي

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

في شأن مشروع مرسوم رقم 2.21.125 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في يونيو 2004، بتحديد اختصاصات المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة

رأي رقم 2021/13

دجنبر
2021

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⴳⵎⵉⵔⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵓⵜ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

رأي
المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
في شأن مشروع مرسوم رقم 2.21.125 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في يونيو 2004، بتحديد اختصاصات المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة

رأي رقم 2021/13

دجنبر 2021

المحتوى

تقديم 5

ملاحظات عامة 7

I. ملاحظات حول مقتضيات مشروع المرسوم 8

II. ملاحظات حول بعض محددات التنظيم البيداغوجي لسلك البكالوريوس 10

توصيات المجلس 17

I. توصيات تتعلق بمشروع المرسوم 17

1. هيكلة السلك الأول من التعليم العالي والشهادات المطابقة له 17

2. سلك البكالوريوس في مؤسسات الولوج المفتوح ومؤسسات الولوج المحدود 17

3. ولوج سلك البكالوريوس 18

4. مدة السلك وغلافه الزمني 18

5. تنظيم السنة الدراسية بالجامعات 19

6. ملاءمة مسارات البكالوريوس مع حاجيات ومتطلبات الحياة المهنية 20

7. ولوج الحاصلين على البكالوريوس إلى سلك الماستر 21

II. أبعاد داعمة لإصلاح بيداغوجي متكامل للسلك الأول من التعليم العالي 21

استخلاص 25

تقديم

عملا بمقتضيات المادة 2 من **القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي**؛

واستجابة **لطلب الرأي** الذي أحيل على السيد رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من طرف السيد رئيس الحكومة في 13 شتنبر 2021، بشأن «مشروع المرسوم رقم 2.21.125 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في يونيو 2004، بتحديد اختصاصات المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة»؛

وعملا **بالتوجيهات السامية الواردة في الخطب الملكية**، التي اعتبرت الحصول على الباكالوريا، وولوج الجامعة، ليس امتيازا، ولا يشكل سوى مرحلة في التعليم، وإنما الأهم هو الحصول على تكوين يفتح آفاق الاندماج المهني والاستقرار الاجتماعي[1]؛ ودعت، على الخصوص، إلى تمكين الشباب من المعارف والكفايات والمهارات والقيم واللغات والثقافة، التي تُنَمّي وتُفَتّحُ شخصيتهم، وتُعزز استقلاليتهم، وتُساعدهم على إبراز مؤهلاتهم وتحقيق ذواتهم[2]، وإلى تأهيل الطلبة في اللغات الأجنبية، وإلى التصدي للإشكالية المزمنة، للملاءمة بين التكوين والتشغيل، والتخفيف من البطالة، وإعطاء الأسبقية للتخصصات التي توفر الشغل[3]؛

واعتبارا **لموجهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح** 2015-2030، التي أكدت على توطيد نظام «إجازة-ماستر-دكتوراه»، وتطوير النموذج البيداغوجي، وتنويع نماذج التعليم العالي ذي الاستقطاب المفتوح، وتدقيق أنماطه وتوحيد معايير ولوجه، مع وضع أساليب جديدة ومبتكرة للانتقاء، والحرص على مبدأ الإنصاف والاستحقاق وتكافؤ الفرص؛

وانطلاقا من أحكام القانون – الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي[4]، لاسيما تلك التي نصت على التطوير المستمر للنموذج البيداغوجي المعتمد في المنظومة بكل مكوناتها، والعمل على تجديده، بما يمكن المتعلم من اكتساب المهارات المعرفية الأساسية والكفايات اللازمة، وضمان ملاءمة مواصفات تكوين خريجي المنظومة مع متطلبات الحياة المهنية؛

وانطلاقا من أعمال المجلس السابقة التي تناولت قضايا التعليم العالي وإصلاحه، والتي خلصت:

- من جهة، إلى كون الآفاق التي يستدعيها التصحيح العميق والدائم لنموذج التعليم العالي القائم، تستلزم قفزة نوعية طموحة، يتم ضمنَها توطيد مكتسبات نظام الولوج المفتوح، وخاصة منها الدمقرطة الكمية والانتشار الترابي، بالموازاة مع رفع التحدي الكيفي، لتفادي الثنائية التي تؤدي إلى التمييز الاجتماعي والثقافي[5]؛

1 الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، (2019).

2 الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين حول فعالية وتطوير المدارس، (2020).

3 الخطاب الملكي السامي بمناسبة ثورة الملك والشعب، (غشت 2018).

4 لا سيما المواد 12 و16 و18 من القانون - الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

5 تقرير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس حول «التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح»، (نونبر 2018).

- ومن جهة أخرى، إلى ضرورة القيام بعملية تجديد عميقة للهندسة البيداغوجية للتكوينات المقدمة من قبل الجامعات ومؤسساتها المختلفة، والعمل بأنماط متنوعة للتعلم ولاكتساب المعارف والكفايات، وأيضا القدرة على التكيف وعلى إدماج المستجدات المرتبطة بمتطلبات الحياة المهنية[6]؛

واعتبارا لتوصيات **اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد**، التي ترى أن تعزيز الرأسمال البشري يشكل محددا حاسما لنجاح النموذج التنموي الجديد، وتعتبر أن من مستلزمات تعزيزه، القيام بمراجعة جوهرية على مستوى السياسة العمومية في مجال التعليم العالي، وأن جودة التعليم الجامعي والمهني والنهوض بالبحث العلمي، تُعد من الشروط الأساسية لتسريع مسار التنمية بالمغرب؛

واعتبارا للأهمية التي يوليها المجلس لطلبات الرأي المقدمة من طرف الحكومة من أجل المساهمة في مواكبة مشاريع الإصلاح، بإبداء رأيه وتقديم تقاريره، **وللسياق الحالي الذي يعرف بذل مجهودات من أجل تطوير التعليم العالي والبحث العلمي** وتفعيل إصلاح المنظومة في شموليتها؛

واستحضارا للتحديات التي ينبغي رفعها من أجل تزويد المجتمع المغربي بالكفاءات اللازمة لتنمية الرأسمال البشري ودعم الاقتصاد الوطني، في نطاق التنافس الدولي بين منظومات التعليم العالي؛

يقدم المجلس رأيه معتبرا أن المقتضيات التي جاء بها مشروع المرسوم، بالرغم من أنها ذات طابع تنظيمي وإجرائي، **تحيل على نظام بيداغوجي يحمل توجها استراتيجيا** قد يفضي إلى تغيير جذري يمس ركنا من أركان التعليم العالي، ويغيِّر نظام «إجازة – ماستر – دكتوراه».

ونظرا للطابع الوازن للمقتضيات المتعلقة بالإصلاح البيداغوجي التي يحملها مشروع هذا المرسوم، فإن المجلس ارتأى أن يقتصر في رأيه على تلك التي تنظم سلك البكالوريوس، وذلك عبر بعض الملاحظات ومجموعة من التوصيات التي يرى أنها ستفيد في تدقيق محددات هذا الإصلاح وتعزيز مقومات إنجاحه.

6 تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حول «إصلاح التعليم العالي: آفاق استراتيجية»، (يونيو 2019).

ملاحظات عامة

جاء مشروع المرسوم بتعديل للهندسة البيداغوجية الحالية، الإجازة – الماستر – الدكتوراه، والمعتمدة بمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المفتوح، بإضافة **سلك جديد «البكالوريوس»** يوازي الإجازة (السلك الأول من التعليم العالي)، لكنه يختلف عنها في مجموعة من محددات تنظيمه البيداغوجي.

من المؤكد أن **المبتغى من مقتضيات هذا المرسوم يتعلق بإصلاح سلك الإجازة قصد تجاوز المعيقات** التي تعترض مؤسسات الولوج المفتوح، والتي وقفت عليها مجموعة من التقارير والدراسات، من بينها التقارير المنجزة من طرف المجلس حول التعليم العالي[7] والتقارير والتقييمات الداخلية للمنظومة من طرف القطاع[8] والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية[9]. هذه التقارير، ورغم تأكيدها على المكتسبات التي تم تحقيقها باعتماد نظام «إجازة – ماستر – دكتوراه»، فقد استنتجت مجموعة من الإكراهات والاختلالات التي تعترض الجامعات حاليا وتساهم في مجملها في تفاقم نسبة الهدر الجامعي[10]، وتعُوق مردوديته الخارجية[11] في علاقتها بالاندماج المهني للخريجين. ومن بين أهم الجوانب التي تغذي هذه الاختلالات: **محدودية التنظيم البيداغوجي الحالي وتطبيقه المتعثر وغير المكتمل**، واستمرار العمل بممارسات لا تتوافق وفلسفة الإصلاح البيداغوجي، التي تنبني على مركزية الطالب في المنظومة وتعزيز فرص نجاحه في مساره الدراسي واندماجه المهني.

ونظرا لكون إصلاح سلك الإجازة ينطوي على غايات مُركّبة تقتضي إقرار خيارات استراتيجية لها وقع حقيقي على تحسين جودة ومردودية التعليم العالي، **ارتأى المجلس التعاطي مع مشروع المرسوم المحدث لسلك البكالوريوس بالتوقف عند مجموعة من محددات الإصلاح البيداغوجي** قصد تِبيان التغيير الذي سيطال التنظيم البيداغوجي، من أجل تجاوز الصعوبات والاختلالات السابقة الذكر، وتحقيق **أهداف إصلاح سلك الإجازة** في مراعاةٍ لموجهات الإصلاح البيداغوجي الشمولي كما حددتها الرؤية الاستراتيجية، وكما ينص عليها القانون-الإطار 51.17، وباستنادٍ إلى الخيارات التي حددها تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد.

7 تقرير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس حول «التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح»، (أكتوبر 2018)، وتقرير المجلس حول «إصلاح التعليم العالي: آفاق استراتيجية»، (يونيو 2019).

8 تقرير وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي حول الإصلاح البيداغوجي، مراكش، (2018)، وثيقة تقديم مشروع البكالوريوس، (فبراير 2020).

9 CMI, Agence Française de Développement et Banque Mondiale, « Enseignement supérieur au Moyen-Orient et en Afrique du Nord : Atteindre la viabilité financière tout en visant l'excellence », (2011).

10 نسبة الطلبة الذين يغادرون سلك الإجازة دون الحصول على دبلوم: 47% في سنة 2018 (معطيات الهيئة الوطنية للتقييم، التقرير حول «التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح»)، و54% في سنة 2020 (معطيات الوزارة، وثيقة تقديم مشروع البكالوريوس، فبراير 2020).

11 نسبة الخريجين الذين يتابعون دراستهم في سلك الماستر: 14%، نسبة اندماج خريجي الإجازة الأساسية في سوق الشغل 4 سنوات بعد التخرج: 79% (معطيات الهيئة الوطنية للتقييم، البحث الوطني حول «اندماج خريجي التعليم العالي»، أكتوبر 2021).

لقد مكنت دراسة هذا المشروع من **الوقوف على مجموعة من الملاحظات والتساؤلات التي تتعلق بالمبررات والأهداف الكامنة وراءَ بعض الخيارات** التي اتخذت من أجل تغيير التنظيم البيداغوجي للسلك الأول من التعليم العالي. كما أنها تتعلق أيضا **ببعض التساؤلات حول إمكانية تحقيق نجاعة التنظيم الجديد**، باعتبار السياق الحالي للمؤسسات ذات الولوج المفتوح وغياب الشروط التنظيمية والمادية والتدبيرية لدعم ورش الإصلاح.

ويقدم المجلس فيما يلي أهم الملاحظات والتساؤلات التي استقاها من دراسته لمشروع المرسوم ومن الوثائق المرتبطة به، لاسيما وثيقة تقديم مشروع البكالوريوس (فبراير 2020) ومشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك البكالوريوس (فبراير 2021). وتنتظم هذه الملاحظات في الفقرتين التاليتين؛ حيث تلخص الأولى أهم الملاحظات التي تتعلق بمقتضيات مشروع المرسوم، وترصد الثانية مجموعة أخرى تتعلق ببعض محددات التنظيم البيداغوجي التي لها علاقة بالتغييرات التي جاء بها مشروع المرسوم.

I. ملاحظات حول مقتضيات مشروع المرسوم

يقدم مشروع المرسوم المعروض على رأي المجلس مجموعة من **التغييرات** في التنظيم **البيداغوجي**، تم إدراجها ضمن مشروع **الإصلاح البيداغوجي لسلك الإجازة، تهدف إلى إرساء وحدات** اللغات الأجنبية والكفايات الحياتية والذاتية **من أجل تجاوز بعض النواقص في مواصفات خريجي سلك الإجازة، وتعزز انفتاح** النظام البيداغوجي **الوطني على** بعض **الممارسات المعمول بها دوليا**، كالأرصدة القياسية، واحتساب الأنشطة الموازية، وفصل ثالث في تنظيم السنة الدراسية، وملحق الدبلوم.

و بما أن مشروع المرسوم لم يُرفق بوثيقة تقديمية توضح الأسس والخيارات الاستراتيجية التي تنبني عليها التغييرات التي سيعرفها التنظيم البيداغوجي، وتحدد الأهداف المتوخاة من اعتماد هذا السلك الجديد، ولا التدابير الداعمة لتفعيل هذا التنظيم بمؤسسات الولوج المفتوح وشروط نجاحه، فقد ظلت مجموعة من التساؤلات والملاحظات قائمة حول هذا المشروع، أهمها ما يلي:

- **لم تحدد مذكرة تقديم مشروع المرسوم التصور الذي يبرر تغيير الهيكلة البيداغوجية للتعليم العالي بإضافة سلك البكالوريوس**، مما ينتج عنه عدم وضوح الرؤية ويثير بعض التساؤلات حول الأهداف التي يرمي إليها؛ حيث تظل الغاية من هذا التغيير غير واضحة: هل يهدف التنظيم الجديد إلى التغلب على الصعوبات المتعلقة بإشكاليات الجودة والهدر الجامعي التي يعرفها النظام المفتوح؟ أم يراد منه استبدال النظام البيداغوجي الذي اعتمده المغرب سنة 2004 بالتنظيم «الأنجلوسكسوني» المعمول به في كثير من البلدان؟ وإذا كان الهدف هو التغلب على إكراهات النظام المفتوح، فلماذا ينص مشروع المرسوم (المادة 12) على إحداث سلك البكالوريوس بمؤسسات الولوج المحدود التي هي غير معنية بإشكاليات الجودة والهدر الجامعي؟

- **لا يوضح مشروع المرسوم ما إذا كان سلك البكالوريوس سيغير جذريا نظام «إجازة-ماستر-دكتوراه»، أم سيكتفي بتغيير مدة التكوين في الإجازة وفي الماستر**؛ حيث يُفهم من النص أن الأمر يتعلق بسلك إضافي داخل الهندسة البيداغوجية الحالية، يوازي سلك الإجازة.

ويطرح هذا التغيير مجموعة من الصعوبات التنظيمية والتدبيرية، من أهمها ما يلي:

- إن إضافة سلك جديد وموازي لا يضمن تحقيق أهداف جودة التكوين بمؤسسات الولوج المفتوح؛ حيث أن التجارب الوطنية السابقة («الإجازة التطبيقية» و«الإجازة المهنية») قد أبانت عن عدم نجاعة «تنظيم موازي» يستقبل عددا محدودا من الطلبة ويتطلب موارد مادية وبشرية مهمة، غالبا ما يتم تعبئتها على حساب المسالك التي تستقطب الأعداد الكبيرة من الطلبة في نفس المؤسسة؛

- إن عدم تعميم سلك البكالوريوس واعتماد سلكين متوازيين بمؤسسات الولوج المفتوح سيحدث اضطرابا تدبيريا بهذه المؤسسات، لاسيما في ظل الإكراهات الحالية المتعلقة بالقدرات والموارد المتوفرة؛

- إن اعتماد سلكين متوازيين سيخلق صعوبات في تدبير المسارات التكوينية للطلبة، ويستلزم إرساء ضوابط بيداغوجية لتحديد الجسور بينهما، وكيفية احتساب الأرصدة القياسية للطالب المنتقل من سلك إلى آخر وشروط ترصيد المكتسبات، كما أن هذه الصعوبات ستكون أكثر حدة في غياب نظام معلوماتي داعم للتنظيم البيداغوجي الجديد؛

- **لم يتم تقديم المبررات العلمية والبيداغوجية التي أفضت إلى تغيير مدة التكوين في السلك الأول للتعليم العالي وفي الماستر:**

- فتمديد مدة التكوين بالسلك الأول من التعليم العالي اقتصر على إرساء وحدات الكفايات الحياتية والذاتية ووحدات الانفتاح، وأفضى إلى تقليصٍ في الغلاف الزمني المخصص للوحدات المعرفية؛

- كما أن تقليص مدة التكوين في الماستر لا يجد مبررا في تمديد مدة الدراسة بسلك البكالوريوس، وسينعكس ذلك حتما على جودة التكوين بالنسبة للحاصلين على البكالوريوس، والذين يظلون في حاجة إلى تعميق التخصص الذي لا يمكن اختزال المدة التي يتطلبها في سنة واحدة فقط؛

- **لم يتم توضيح كيف سيتم التغلب على محدودية التأطير بمؤسسات الولوج المفتوح، والتدريس في مجموعات صغيرة كما تستلزم ذلك وحدات اللغات والكفايات الحياتية**؛ مما يثير التساؤل حول مدى إمكانية تدريس هذه المواد بالجودة التي تُحقق أهداف اكتساب الكفايات والمهارات. كما أن بذل مجهودات إضافية من أجل توفير التأطير والموارد المالية اللازمة لمسالك البكالوريوس، ستُضعف حتما القدرات التأطيرية والمؤسساتية لتدبير مسالك الإجازة التي تستقبل أعداد كبيرة من الطلبة، دون أن تضمن شروط نجاح مسالك البكالوريوس؛

- **لم يتم تقديم أية بيانات حول التكلفة المادية التي ستترتب عن السنة الإضافية لسلك البكالوريوس من حيث الموارد البشرية والمالية، وما سيحققه هذا المجهود المادي في تحسين مستوى نجاعة المنظومة**، باعتبار أن الغلاف الزمني الإضافي سيخصَّص عموما لوحدات الكفايات الحياتية؛
- **يطرح اعتماد دورات تكوينية صيفية إشكالا تدبيريا في غياب ضوابط** تحدد مدتها، وعدد وصنف الوحدات المُدرسة خلالها، وتنظيم التقييم والمداولات، رغم أن هذا التنظيم سيفيد في تحقيق الانسياب المطلوب؛
- **يشكل اعتماد الأرصدة القياسية وملحق الدبلوم وشهادة التأهيل اللغوي خطوة إيجابية** من شأنها استكمال مجموع محددات التنظيم البيداغوجي لنظام «إجازة- ماستر-دكتوراه»، إلا أنه في نفس الوقت **اقتصر على سلك البكالوريوس دون تعميمه على الأسلاك الأخرى.**

II. ملاحظات حول بعض محددات التنظيم البيداغوجي لسلك البكالوريوس

تمكن دراسة الوثائق المتعلقة بنظام الدراسة والتقييم لسلك الإجازة[12] ومشروع سلك البكالوريوس[13] من **التعرف على التطور الذي طال مجموعة من محددات التنظيم البيداغوجي لسلك الإجازة عبر مراحل الإصلاح البيداغوجي**، والتي تتعلق أساسا بالهيكلة البيداغوجية من توزيع لأنواع الوحدات بين الفصول وتحديد للأغلفة الزمنية المخصصة لها. ويقدم الجدول التالي تطور بعض هذه المحددات:

12 المراسيم المحددة لنظام الدراسة والامتحانات للإجازة في العلوم (1983)، والإجازة في الآداب (1983)، والإجازة في الحقوق (1978)، والإجازة في العلوم الاقتصادية (1978)، والقرارات الوزارية المحددة لدفاتر الضوابط البيداغوجية لسلك الإجازة (2004، 2014).

13 مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك البكالوريوس، (فبراير 2021).

تطور بعض محددات التنظيم البيداغوجي لسلك الإجازة:

المعطيات	الإجازة قبل 2004	الإجازة 2013-2004	الإجازة 2021-2014	البكالوريوس
مدة السلك (سنوات)	4	3	3	4
عدد أسابيع التدريس في السنة الجامعية (1)	30-25	32	32	32
الغلاف الزمني الأسبوعي للتدريس[14] (2)	22	20	18	18
الغلاف الزمني السنوي المتوفر (2x1)	660-550	640	576	576
عدد الوحدات (المواد) في السنة (3)	*4	8	14-12	12
الغلاف الزمني للوحدات (4)	*100	90-75	50-40	48
الغلاف الزمني السنوي للسلك (4x3)	*615	660 (720-600)	585 (630– 540)	576
مجموع الغلاف الزمني للسلك	*2400	*2000	*1710	2304
نسبة الزيادة في الغلاف الزمني للسلك	-	% -18	% -14	% +35
الغلاف الزمني للوحدات المعرفية	*2400	*1300	*1400	1248
	% 100	% 65	% 82	% 54
الغلاف الزمني لوحدات اللغات الأجنبية والتواصل	-[15]	*350	*345	288
		% 18	% 20	% 13
الغلاف الزمني لوحدات الكفايات الحياتية والذاتية		-[16]		384
				% 17
الغلاف الزمني لوحدات الانفتاح على مجالات معرفية أخرى		*470		288
		% 24		% 13

*معدل محتسب من خلال مختلف الأغلفة الزمنية الدنيا والقصوى للوحدات وعتبات توزيعها بين الفصول.

14 الغلاف الزمني الاسبوعي للتدريس محدد في المرسوم بالنسبة للإجازة قبل 2004، ويستنتج من الغلاف الزمني للوحدات المبرمجة سنويا بالنسبة للحالات الثلاث الأخرى.

15 باستثناء الإجازة في الآداب، مجموع المجالات الأخرى لم تكن تبرمج مواد لتدريس اللغات الأجنبية.

16 الهيكلة البيداغوجية لسلك الإجازة في 2004 حددت مجزوءات تخصص لتدريس المنهجية الجامعية.

رأي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في شأن مشروع مرسوم رقم 2.21.125 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في يونيو 2004، بتحديد اختصاصات المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة

من بين أهم التغييرات التي يقترحها مشروع المرسوم **تمديد مدة الدراسة بإضافة حوالي 600 ساعة** في مجموع الغلاف الزمني لسلك البكالوريوس بالمقارنة مع الإجازة المعمول بها حاليا. إلا أن الغلاف الزمني تقلص، مقارنة مع إجازة 2014، بما يوازي 127 ساعة بالنسبة للوحدات المعرفية وبما مجموعه 57 ساعة بالنسبة لوحدات اللغات الأجنبية، مع إرساء وحدات الكفايات الحياتية والذاتية بغلاف زمني يقارب 17% من الغلاف الزمني الإجمالي. **وقد أدى هذا التغيير إلى نقص في نسب الغلاف الزمني المخصص للوحدات المعرفية من 80% إلى 54%، ولوحدات اللغات الأجنبية من 20% إلى 13%.**

كما أن التغيير طال **تنظيم وشروط استيفاء المكتسبات المرحلية** في سيرورة التكوين، حيث تم **التخلي عن مبدأ استيفاء الفصول** واستبداله باستيفاء السنة الدراسية، والتخلي عن نظام المعاوضة في تحصيل الوحدات والسنوات والسلك. كما أن **التقييم الاستدراكي**، الذي كان ينظم في آخر الفصل، تم التنصيص على **تأخيره إلى آخر السنة**. إلى جانب ذلك، تم إدراج إمكانية **احتساب الأنشطة الموازية** للتكوين الأكاديمي في استيفاء السلك بترصيد ثلاثة أرصدة قياسية إضافية كل سنة.

تثير هذه التغييرات المركزية في التنظيم البيداغوجي مجموعة من التساؤلات والملاحظات من أهمها ما يلي:

- **مدة سلك البكالوريوس:**

  - **تمديد مدة السلك بسنة لا يوازيه تعزيز على مستوى اكتساب المعارف والكفايات الأكاديمية**[17] **ولا يطابق** في توزيع أصناف الوحدات **المعايير المعمول بها** في هذا المجال[18]؛ مما يطرح تساؤلا حول آثار هذا التغيير **على مستوى اكتساب المعارف والكفايات بالنسبة لمجال تكوين خريجي السلك ؛**

  أما تغييرات التنظيم البيداغوجي التي تضمنها مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية **فلا تحمل ضمانات تسمح بالتأكُّد من إطلاق دينامية جديدة لتحسين جودة التكوينات**، والرفع من نجاعة التعلمات، وتعزيز مواصفات الخريجين بما يؤهلهم للنجاح في متابعة دراستهم أو اندماجهم المهني.

- **المسارات المهننة لمسالك مؤسسات الولوج المفتوح:**

  - **عدم بروز البُعد المهني للسلك**، حيث يسجل مشروع المرسوم غياب الإشارة إلى هدف الإعداد للاندماج المهني بعد سلك البكالوريوس، **وغياب وحدات مهننة في الهيكلة البيداغوجية للمسالك؛**

17 خصص الغلاف الزمني الإضافي لاستيعاب تدريس وحدات الكفايات الحياتية والذاتية ووحدات الانفتاح، وتم تقليص الغلاف الزمني المخصص لتدريس المجال المعرفي بالمقارنة مع ما هو معمول به في سلك الإجازة؛ كما أن التوازن اللازم بين الغلاف الزمني المخصص لتدريس المجال المعرفي للمسلك وبين الغلاف الزمني المخصص للكفايات العرضانية تم تعديله من أجل المساواة بين هذين الجانبين.

18 الغلاف الزمني المخصص للمجال المعرفي للمسلك يشكل 53% من الغلاف الزمني الإجمالي للسلك، و47% بالنسبة لوحدات الكفايات العرضانية، هذه النسب، في مجموعة من التجارب الدولية، تتراوح بين 70% و80% بالنسبة للمجال المعرفي للمسلك، وبين 20% و30% بالنسبة لوحدات الكفايات العرضانية والانفتاح.

- **عدم وضوح التصور الذي سيعتمد لتنويع العرض التكويني** لمؤسسات الاستقطاب المفتوح وملاءمته مع الحاجيات التنموية.

- **تنظيم السنة الجامعية:**

- تحيل برمجة التقييم في آخر السنة بدل آخر الفصل على توجه **للتخلي عن التنظيم الفصلي والرجوع إلى التنظيم السنوي**؛

- لا يساهم **اعتماد دورات تكوينية صيفية**، دون تعريفها بشكل صريح، في توضيح دورها ووضعها ضمن تنظيم السنة الجامعية؛ حيث أن مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لم يحدد مدتها ولا أصناف الوحدات التي ستبرمج خلالها، ولم يوضح ما إذا كانت تشكل فصلا ذا طابع إلزامي أم دورات تنظمها الجامعات حسب الحاجة إليها.

- **نظام التوجيه:**

- **محددات نظام التوجيه ليست واضحة** ولا تمكن من التعرف على المقاربة التي ستعتمد لمعيرة ولوج المسالك والأخذ بعين الاعتبار مؤهلات الحاصلين على الباكالوريا والاستفادة من الجسور، وذلك باعتبار الطاقة الاستيعابية ونسب التأطير[19] في مؤسسات الاستقطاب المفتوح؛

- **الغاية من سنة تأسيسية ليست واضحة** في الهيكلة البيداغوجية لتوزيع الوحدات في السنة الأولى: هل هي سنة انتقالية بين التعليم الثانوي والتعليم العالي تخصص لاستدراك المعارف والكفايات اللازمة لمتابعة الدراسات الجامعية؟ أم أنها تندرج في طور أولي للمسلك بمحتويات أساسية خاصة بالتعليم العالي؟ حيث أن ثلث الغلاف الزمني خُصص للوحدات المعرفية بينما تم تخصيص ثلثين للكفايات العرضانية.

- **وحدات الكفايات الحياتية والذاتية ووحدات اللغات الأجنبية:**

- **الغلاف الزمني المخصص لتدريس وحدات الكفايات الحياتية والذاتية** (384 ساعة) **يبدو أكبر بكثير مما يمكن تدريسه حضوريا وعن بعد** في هذا المجال؛ إذ أن اكتساب هذه المهارات، التي في مجملها سلوكية، وبعضها تقني، والقليل منها معرفي، يتطلب وعاءً زمنياً مهماً يندرج معظمه في إطار العمل الفردي للطالب؛

- **تدريس وحدات الكفايات الحياتية والذاتية يحتاج إلى موارد بشرية متخصصة** ومقاربات تكوينية مغايرة لما هو معمول به في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، التي لا تتوفر أيضا على الطاقة الاستيعابية الضرورية لتنظيم هذا التكوين في مجموعات صغيرة؛

19 لم يحدد مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك البكالوريوس (فبراير 2021) ضابطة تفيد بذلك، إلا أن وثيقة تقديم مشروع البكالوريوس (فبراير 2020) تشير إلى ذلك في الصفحة 20.

- **الغلاف الزمني المعتمد لتدريس اللغات الأجنبية غير كاف** لبلوغ أهداف اكتساب اللغات[20]، خاصة اللغة الوظيفية[21]، **دون اعتماد تغيير جذري في طرق التكوين**، والاستناد إلى **موارد بيداغوجية متجددة ورقمية**، وإرساء **التناوب اللغوي**[22]، وتوفير **التأطير الملائم** الذي يسمح بالتدريس في **مجموعات صغيرة** تناسب خصوصية التكوين في اللغات؛

- **غياب تحديد الآليات التي ستمكن الجامعات من إصدار إشهادات بالكفاءة اللغوية** حسب نظام الإشهاد المعمول به دوليا.

إلى جانب هذه الملاحظات حول التغييرات الطارئة على محددات التنظيم البيداغوجي، لم يحمل مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية والوثائق التقديمية لسلك البكالوريوس أجوبة واضحة المعالم عن مجموعة من التحديات التي تفرضها معالجة أهم الاختلالات والنواقص التي تمت الإشارة إليها في التقارير السابقة الذكر. كما **لم تكتس هذه الوثائق صبغة الشمولية في معالجة مكامن قصور التنظيم الحالي، ولم تشمل الجوانب التي يمكن أن تساهم في القضاء على الأسباب المركزية التي تعوق تحقيق مستوى الجودة المرجوة** بالنسبة لهذا الطور من التعليم العالي، **لاسيما تلك المتعلقة:**

- **بمرجعية مواصفات خريجي سلك الإجازة**[23] التي تسمح بتحديد مستوى اكتساب المعارف الأكاديمية اللازمة لمتابعة الدراسة في السلك العالي، والكفايات المهنية والعرضانية التي تساهم في تحسين ولوج الخريجين إلى الحياة المهنية أو إلى الريادة المقاولاتية؛
- **باتساق سلك الإجازة مع التعليم الثانوي التأهيلي**[24] **ونظام التوجيه والانتقاء**؛
- **بالتنظيم البيداغوجي**[25] الذي لا يتيح المرونة اللازمة للانسياب في المسارات التكوينية؛
- بتواؤم التكوينات مع متطلبات **الاندماج المهني**[26]؛

20 يشكل مستوى اكتساب اللغات الأجنبية عند ولوج التعليم العالي عائقا أمام الطلبة في متابعة دراستهم في المسالك التي تستعمل هذه اللغات كلغة للتدريس، علما أن عدد الطلبة المسجلين في المسالك التي تُدرس حاليا بلغة أجنبية لا يتجاوز 49% من عدد المسجلين في سلك الإجازة (المعطيات الإحصائية لقطاع التعليم العالي لسنة 2020-2021).

21 الحاصلون على الباكالوريا قد استفادوا خلال مسارهم الدراسي من أزيد من 1800 ساعة في الفرنسية وما يعادل 490 ساعة في الإنجليزية أو لغة أجنبية أخرى.

22 يحدد مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك البكالوريوس (فبراير 2021) في الضابطة المتعلقة بتنظيم المسلك لزوم تدريس إحدى وحدتي الانفتاح المبرمجة في السنة الأولى بلغة مغايرة للغة تدريس المسلك.

23 تقرير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس حول «التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح»، (نونبر 2018)، الفصل الرابع: فلسفة إصلاح نظام «إجازة - ماستر – دكتوراه» والفعالية.

24 تقرير المجلس حول «إصلاح التعليم العالي: آفاق استراتيجية»، (يونيو 2019)، الرافعة 1، التوصية 2: تحسين توجيه الطلبة وخلق الممرات والجسور.

25 «فهناك بكل تأكيد، فارق كبير بين مفهوم هذا النظام (إجازة - ماستر – دكتوراه) القائم على فلسفة تضع الطالب في مركز نموذج التنظيم البيداغوجي المرن، وتطبيقه داخل المؤسسة الجامعية التي ما زالت خاضعة لميراث النظام القديم، وهو التطبيق الذي يواجه إكراهات هيكلية.»، تقرير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس حول «التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح»، (نونبر 2018)، الفصل الرابع: فلسفة إصلاح نظام إجازة - ماستر – دكتوراه والفعالية، ص 41.

26 تقرير المجلس حول «إصلاح التعليم العالي: آفاق استراتيجية»، (يونيو 2019)، الرافعة 4، التوصية 4: بلورة هندسة مجددة لمسالك التكوين.

- **بالتنظيم البيداغوجي والمقاربات التي لم يتم تجديدها** للأخذ بعين الاعتبار التزايد المضطرد لأعداد الطلبة وضعف **نسب التأطير والتطور في الابتكارات البيداغوجية**؛
- **بمستوى القدرات المؤسساتية الحالية في المجال البيداغوجي**[27] التي يترتب عن محدوديتها **نقص** في المتخصصين في الهندسة والتنظيم البيداغوجِيَّين؛
- **بظروف التعلم والوسائل المادية** التي لا تنسجم مع وتيرة تطور أعداد الطلبة ولا تتوافق مع الضوابط المتعارف عليها في الجامعات؛
- **بارتباط سلك الإجازة بسلك الماستر** الذي لا يسمح بالتدرج في التخصص ويعوق الانسياب بين الأسلاك؛
- **بمنظومة ضمان الجودة غير المفعلة على كل المستويات، وغير ناجعة**[28].

من هذا المنطلق، **يبدو أن الخاصيات المؤسِّسة التي تُنظم هذا السلك الجديد تظل غير واضحة بالقدر الذي يمكن معه القول بأننا أمام نموذج بيداغوجي دقيق المعالم والأهداف**، ينتظم في هيكلة متماسكة وبمكونات متكاملة في علاقة بالأسلاك السابقة والمراحل الدراسية الموالية، ويسمح بحركية الطلبة داخله بإرساء مسارات دراسية مرنة تنبني على ترصيد المكتسبات وإقامة الجسور واستمرارية الانسياب، وينفتح على آفاق متابعة الدراسة والاندماج الاقتصادي معا.

27 نفس المصدر، الرافعة 6، التوصية 2: تعزيز التنمية المهنية والبيداغوجية للأساتذة.

28 نفس المصدر، الرافعة 3، التوصية 6: إرساء تقييمات وخلق آليات لليقظة الأخلاقية.

توصيات المجلس

انطلاقا مما سبق بشأن التحديات التي ينبغي رفعها من أجل بلوغ أهداف الإصلاح البيداغوجي، لاسيما الرفع من مردودية سلك الإجازة، وتحسين جودة التكوينات وربطها بالمواصفات المنتظرة لخريجي هذا السلك، وبعد دراسة مشروع البكالوريوس والتعديلات التي ستطال التنظيم البيداغوجي، **يقترح المجلس مجموعة من التوصيات تروم مراجعة وتدقيق وإغناء مقتضيات مشروع المرسوم.**

كما **ارتأى المجلس**، إلى جانب توصياته، **تقديم مجموعة من الاقتراحات تتعلق أساسا ببعض محددات التنظيم البيداغوجي**، والتي يمكن استثمارها من أجل **تدقيق واستكمال التصور المتعلق بالإصلاح البيداغوجي** لهذا الطور من التعليم العالي.

I. توصيات تتعلق بمشروع المرسوم

وعيا منه بضرورة وأهمية الإجراءات التي يجب اعتمادها بغية تصحيح وتجاوز النواقص التي تم رصدها، والنهوض بسلك التعليم العالي، والرفع من مردوديته الداخلية والخارجية ضمن تصور يضع الطالب في قلب اهتمامات المنظومة بمختلف أسلاكها، وبعد دراسة مشروع المرسوم واستثمار نتائج التقارير الصادرة عن المجلس والمتعلقة بالنظام البيداغوجي للتعليم العالي، فإن المجلس يستعرض جملة من **التوصيات تهدف إلى تدقيق بعض المقتضيات التنظيمية للتنظيم البيداغوجي** بالسلك الأول من التعليم العالي، وتنتظم في سبعة محاور.

1. هيكلة السلك الأول من التعليم العالي والشهادات المطابقة له

يقترح مشروع المرسوم إضافة سلك جديد في هيكلة التعليم الجامعي، سلك «البكالوريوس»، إلى جانب سلك الإجازة في هيكلة موازية ومزدوجة للسلك الأول من التعليم العالي. وإن كان يُستخلص من ذلك أنه سيستمر العمل بالإجازة إلى حين تعويضها كليا بالسلك الجديد، إلا أن مشروع المرسوم لا يتضمن مقتضيات تنظيمية تفيد بذلك، ولا يحدد المدة القصوى للمرحلة الانتقالية وشروط نقل المكتسبات من الإجازة إلى البكالوريوس بالنسبة للطلبة الراغبين في تغيير مسارهم الدراسي، أو في حالة الانتقال الكلي من نظام الإجازة إلى نظام البكالوريوس.

وعليه يوصي المجلس بإدراج مقتضيات تنظيمية، من جهة، تحدد ترابط وتكامل أسلاك التعليم العالي، ومن جهة أخرى، تنظم المرحلة الانتقالية بين سلك الإجازة والسلك الجديد الذي سيعوضها بتحديد المدة الزمنية التي ستعتمد من أجل تعميم الإصلاح، وشروط نقل المكتسبات بالنسبة للطلبة الراغبين في تغيير مسارهم الدراسي، والشروط الضرورية للانتقال الكلي إلى النظام الجديد.

2. سلك البكالوريوس في مؤسسات الولوج المفتوح ومؤسسات الولوج المحدود

نصت مذكرة تقديم المرسوم على إحداث هذا السلك بجميع المؤسسات الجامعية سواء ذات الولوج المفتوح أو الولوج المحدود. هذا التغيير الذي يشمل كذلك المؤسسات ذات الولوج المحدود، والتي تتوفر على أسلاك خاصة بها، يثير

تساؤلات حول أسباب ودوافع هذا التوسيع؛ ذلك أن مشروع المرسوم لم يقدم أسبابا واضحة تفسر الهدف من إرساء هذا السلك بهذا النوع من المؤسسات غير المعنية بالإجازة الأساسية والتي لا تعرف ضعفا في مردوديتها.

وعليه، يوصي المجلس بتحديد الأسباب والحيثيات والأهداف التي تؤسس لهذا التعديل في هيكلة هذا النوع من المؤسسات.

3. ولوج سلك البكالوريوس

يشكل انتقال بعض نواقص التعليم المدرسي[29] إلى التعليم العالي وخاصة بالنسبة للمكتسبات اللغوية وبعض المعارف والكفايات الأساسية والعرضانية، إحدى أهم الصعوبات أمام تحقيق أهداف الإصلاح البيداغوجي بالتعليم العالي. **لذا يعتبر المجلس بأن مباشرة إصلاح سلك الإجازة لا يمكن أن يتم دون أن يشمل التصور مخرجات سلك الثانوي التأهيلي في إطار عملية بيداغوجية منسجمة**، باعتباره عملية مستمرة تستند إلى نظام توجيهي متين ومتدرج.

وعليه، يوصي المجلس بالأخذ بعين الاعتبار المحددات التالية في مشروع إصلاح سلك الإجازة:

- **تحديد أسّ مشترك من المعارف والكفايات** التي يجب اكتسابها في سلك الثانوي التأهيلي، والتي تنبني عليها المسالك الجامعية، **والاستناد إليها في تحديد المواصفات اللازمة لولوج مسالك البكالوريوس؛**
- **إرساء ضوابط تحدد المواصفات اللازمة لولوج مسالك البكالوريوس** حسب المجالات المعرفية والتي تشكل قاعدةَ عمليات الانتقاء والتوجيه؛
- **اعتماد نظام للتوجيه والانتقاء لولوج مسالك البكالوريوس**[30] من أجل تحقيق التلاؤم الأمثل بين المستلزمات البيداغوجية للمسالك وبين اختيارات حاملي الباكالوريا ونوع هذه الشهادة والنقط المحصل عليها في المواد المميزة لمسار التكوين، على أن يؤَسس هذا النظام على مبادئ الإنصاف والشفافية والاستحقاق، ويوفر عرضا تربويا متنوع الجسور والممرات ويعتمد آلية رقمية وطنية للتوجيه تسمح لكل الراغبين في ولوج التعليم العالي بالتعبير عن اختياراتهم، وتقترح عليهم مسالك تكوينية تتناسب ومستوى اكتسابهم المعرفي والعلمي، وتتلاءم مع حاجياتهم واختياراتهم المتعلقة بمشروعهم الشخصي والدراسي والمهني.

4. مدة السلك وغلافه الزمني

يمدد مشروع المرسوم مدة الدراسة بالسلك الأول من التعليم الجامعي من ثلاث إلى أربع سنوات. غير أن هذا التمديد، الذي ترُجِم في غلاف زمني إضافي خُصص حصريا لتدريس الكفايات الحياتية والذاتية ووحدات الانفتاح، يطرح

29 - التقرير التحليلي للبرنامج الوطني لتقييم مكتسبات تلامذة الجذع المشترك PNEA 2016، (فبراير 2017).

- التقرير التحليلي للبرنامج الوطني لتقييم مكتسبات تلامذة السنة السادسة ابتدائي والسنة الثالثة ثانوي إعدادي PNEA 2019، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، (نوفمبر 2021).

30 تقرير المجلس حول «إصلاح التعليم العالي: آفاق استراتيجية»، (يونيو 2019)، الرافعة الأولى، التوصية 2: تحسين توجيه الطلبة وخلق الممرات والجسور.

تساؤلات حول فعاليته في الرفع من مستوى اكتساب المعارف والكفايات لدى الطلبة وجودة التعليم بهذا السلك ومدى تأثيره على المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة.

إن إعادة النظر في مدة الدراسة في السلك الأول من التعليم العالي تحتاج الاستنادَ إلى تصور متكامل واستثمار مرجعيات مواصفات الخريجين[31] ودراسة التكلفة المالية والتنظيمية، ليفضي إلى نموذج تنظيمي يتوافق والأهداف المنتظرة من تحسين الجودة بارتباط مع مؤشرات نجاعة منظومة التعليم العالي.

لذا، يوصي المجلس بإعادة النظر في تمديد مدة الدراسة بهذا السلك.

كما يقترح بناء هذا التصور باعتبار مجهود التكوين الذي ينبغي إعماله لبلوغ أهداف مواصفات الخريجين المنتظرة[32] انطلاقا من مواصفات حاملي الباكالوريا، مع التَحقق من نجاعة الهيكلة والتنظيم وتحديد توزيع أصناف الوحدات والأغلفة الزمنية بما يفيد تحسين جودة التكوينات.

5. تنظيم السنة الدراسية بالجامعات

أدرج مشروع المرسوم إمكانية الحصول على دبلوم البكالوريوس في ثلاث سنوات باعتماد دورة تكوينية إضافية في السنة الدراسية مخصصة لتدريس وحدات الكفايات الحياتية والذاتية واللغات واستكمال المشروع المؤطر[33]. إلا أن هذه الدورة التكوينية، بمثابة فصل إضافي في السنة الدراسية، لم ينظمها مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية[34].

إذا كان مبدأ إرساء فصل ثالث إلى جانب الفصلين المعمول بهما حاليا يعتبر إيجابيا لما سيوفره هذا التنظيم للسنة الدراسية من مرونة في برمجة الوحدات واكتسابها، ومن تحسين للانسياب في تقدم الطلبة في دراستهم، فإنه ينبغي ضبط هذا التنظيم الجديد، لاسيما بالنسبة لمدته وكيفية اتساقه في التنظيم الدراسي السنوي (تنظيم الدروس والأشغال، عدد الوحدات المبرمجة، التقييم، المداولات...).

وعليه، يوصي المجلس بتدقيق تنظيم السنة الدراسية وفصولها بتجانس ما بين مقتضيات المرسوم والضوابط البيداغوجية.

كما أن مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية يحدد برمجة دورات التقييم في آخر السنة بدل آخر الفصل، مما يثير **تساؤلا حول أسباب ودواعي هذا التغيير، وما إذا كان التنظيم في فصول سيستبدل بتنظيم سنوي.**

31 تحديد مواصفات الخريجين باعتبار المستويات العلمية والكفايات المنتظرة لولوج سلك الماستر، بالإضافة إلى الكفايات والمهارات المهنية المنتظرة من قبل المحيط الاقتصادي والاجتماعي من أجل الاندماج المهني للخريجين، والتي ينبغي أن تتجانس مع المعايير الدولية.

32 «يجب اعتماد هندسة بيداغوجية جديدة قادرة على تكوين طلبة مؤهلين ومثقفين ومتحملين للمسؤولية، وموجهين بشكل جيد، وقادرين على ترقب استباقي لاندماجهم في سوق الشغل. ويجب إيلاء عناية خاصة بالعالم الرقمي واللغات وخاصة الإنجليزية، مع العمل على تقوية اللغتين العربية والفرنسية وذلك من أجل ترسيخ عالمية العلم والمعرفة»، تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، (أبريل 2021)، الملحق 2، ص. 100.

33 وثيقة تقديم مشروع البكالوريوس، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، (فبراير 2020).

34 «تتكون السنة الجامعية من فصلين دراسيين، يتضمن كل واحد منهما 16 أسبوعا يخصص منها أسبوعان على أكثر تقدير للتقييم.»، مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك البكالوريوس، (فبراير 2021)، الضوابط الخاصة بنظام الدراسات والتقييم (ن د 2).

6. ملاءمة مسارات البكالوريوس مع حاجيات ومتطلبات الحياة المهنية

قدم مشروع المرسوم سلكا جديدا دون أن يشير إلى إمكانية إرساء مسارات مهنية. كما أن مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية لم يتضمن توزيعا لوحدات دراسية تهدف إلى مهننة المسارات الدراسية في الهيكلة البيداغوجية للمسالك[35].

ووفقا لموجهات الرؤية الاستراتيجية ولمقتضيات القانون-الإطار 51.17 المتعلقة بملاءمة مواصفات الخريجين مع حاجات البلاد[36]، واعتبارا لتوصيات المجلس المتضمنة في تقريره حول إصلاح التعليم العالي[37]، وأخذا بعين الاعتبار الدراسات المنجزة من طرف الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس[38]، والمندوبية السامية للتخطيط[39] المتعلقة بإدماج خريجي الجامعات في الحياة المهنية، واستنادا إلى توجهات تقرير النموذج التنموي الجديد[40]، **يوصي المجلس بإدراج مقتضيات تنظيمية تحدد هيكلة للأسلاك والشهادات الوطنية تتضمن بوضوح محددات وضوابط تمكن من ضمان ملاءمة مواصفات تكوين خريجي المنظومة مع متطلبات سوق الشغل[41]، والاستجابة للحاجات التنموية للبلاد، وتستحضر مبدأ الملاءمة المستمرة بين التكوينات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.**

كما أن اعتماد مخرجات التعلم (learning outcomes) في إعداد وتقييم المسالك له دور أساسي في ملاءمة مواصفات الخريجين مع المستوى المعرفي والعلمي اللازم لمتابعة الدراسة، ومستوى اكتساب الكفايات والمهارات المسهلة للاندماج المهني والتأقلم المستمر مع تطورات المسارات المهنية والحياة المهنية.

وعليه يوصي المجلس بالتأكيد، ضمن المقتضيات التنظيمية والضوابط البيداغوجية، على ضرورة اعتماد مخرجات التعلم في إعداد وتقييم المسالك، إلى جانب التأكيد على ضرورة **مساهمة الشركاء من المحيط الاقتصادي والاجتماعي** في بلورة مواصفات الخريجين والمشاركة في تأطير الأشغال التطبيقية والتداريب الميدانية.

وقد سبق أن أكد المجلس، في معرض رأيه بشأن مشروع القانون المنظم للتعليم العالي والبحث العلمي[42]، على **ضرورة مأسسة العمل المشترك بين الجامعات والجماعات الترابية** في مجال تسهيل الاندماج المهني للخريجين. وعليه **يوصي المجلس بإدراج مقتضيات تنظيمية تؤسس لهذا لعمل المشترك مع الجماعات الترابية.**

35 الضابطة م س 3، مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك البكالوريوس، (فبراير 2021).

36 المواد 3، 4، 11، 12، 18، 22، و31 من القانون-الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

37 تقرير المجلس حول «إصلاح التعليم العالي: آفاق استراتيجية»، (يونيو 2019).

38 تقرير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس حول التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح، (نونبر 2018).

39 المندوبية السامية للتخطيط، الصيغة العربية الرسمية لتقديم الدراسة المتعلقة ب «التكوين والتشغيل بالمغرب»، (ماي 2018).

40 «مؤسسات التعليم العالي ينبغي أن تكون متجذرة في محيطها، منفتحة على العالم: موجهة في نفس الوقت نحو التكوينات الأكاديمية النظرية والتكوينات المهنية التطبيقية»، تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، (أبريل 2021)، ص 99.

41 «وإذا كان البعد «المعرفي» يشكل جوهر الجامعة، فيجب ربطه أيضا بالبعد العملي الذي يزود الطالب ب «المهارات» اللازمة لسوق الشغل، والذي يأخذ بعين الاعتبار الكفاءات المطلوبة. وهنا تبرز الحاجة في هندسة الإجازات الأساسية، إلى الربط بين البعد الأكاديمي الذي يوفر المعارف، والبعد العملي-الإجرائي لهذه المعارف.»، تقرير المجلس حول «إصلاح التعليم العالي: آفاق استراتيجية»، (يونيو 2019)، ص. 33.

42 رأي المجلس رقم 2021/10 في شأن مشروع القانون رقم 63.21 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي، (أكتوبر 2021).

إضافة إلى ذلك، وفي إطار ترصيد مخرجات تجربة تتبع الاندماج المهني للخريجين والخبرة المكتسبة لدى بعض الجامعات في هذا المجال[43]، **يوصي المجلس بما يلي:**

- ضرورة التأكيد، ضمن المقتضيات التنظيمية والضوابط البيداغوجية، على **الربط بين نتائج تتبع الاندماج المهني للخريجين والعرض التكويني للجامعات**؛
- بلورة ضوابط تؤطر **مسطرة اعتماد** وإعادة اعتماد المسالك **تأخذ بعين الاعتبار هذا المعيار**؛
- إرساء **آليات مؤسساتية لدى الجامعات للقيام**، بصفة مستمرة، **بمهام تتبع اندماج الخريجين** ومد الجامعة ومكوناتها بنتائج الدراسات التي تقوم بها في هذا الشأن من أجل استثمارها في تطوير العرض التكويني وتحسينه.

7. ولوج الحاصلين على البكالوريوس إلى سلك الماستر

يغير مشروع المرسوم مدة سلك الماستر حسب صنف الشهادة المحصل عليها في السلك الأول من التعليم العالي، حيث حُددت مدة السلك في فصلين بالنسبة لحاملي البكالوريوس، وأربعة فصول بالنسبة لحاملي الإجازة (الإجازة الأساسية، الإجازة المهنية، الإجازة في التربية).

هذا التقليص سيُضعف حتما جودة التكوين بسلك الماستر، وسيؤثر على مستوى اكتساب المعارف والكفايات التخصصية لدى الخريجين، وسيُنتج تباينا في مواصفات حاملي شهادة الماستر حسب مسارهم التكويني؛ مما لا يتوافق وأهداف الإصلاح، ولا يعزز جودة منظومة التعليم العالي.

لذا، يوصي المجلس بإعادة النظر في اتساق هيكلة أسلاك التعليم العالي بما يحقق الوضوح في تكامل الأسلاك وتتابعها في مسار تكويني منسجم الأهداف والغايات، ينطلق من الباكالوريا وينتهي بشهادة الدكتوراه، ويحقق الجودة المرجوة في منظومة التعليم العالي.

II. أبعاد داعمة لإصلاح بيداغوجي متكامل للسلك الأول من التعليم العالي

إضافة إلى التوصيات السابقة، واستنادا، على الخصوص، إلى تقرير المجلس حول آفاق إصلاح التعليم العالي[44]، **يقترح المجلس إغناء مشروع إصلاح سلك الإجازة** بتدابير داعمة لإنجاح هذا الورش، والتي تتجاوز المستوى التنظيمي المحدد بمرسوم، وتتعلق أساسا بالجوانب التالية:

- اعتماد سياسة واضحة ومستديمة تهم **استشراف الحاجيات لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة** الوافدين على المؤسسات الجامعية (موارد مالية، بشرية، بنايات، تجهيزات...)؛

43 مساهمة الجامعات في البحث الوطني حول «اندماج خريجي التعليم العالي»، (أكتوبر 2021).

44 تقرير المجلس حول «إصلاح التعليم العالي: آفاق استراتيجية»، (يونيو 2019).

- مراجعة **منظومة الانتقاء لولوج السلك الأول من التعليم العالي** بمؤسسات الولوج المفتوح، بما يساهم في مواكبة حاملي الباكالوريا في اختيار مسارهم الدراسي، في توافق مع مستوى اكتسابهم المعرفي والعلمي، وفي تلاؤم مع حاجياتهم واختياراتهم المتعلقة بمشروعهم الشخصي والدراسي والمهني؛
- **تدقيق برمجة الوحدات العرضانية** من لغات أجنبية وكفايات حياتية وذاتية بما يمكن الجامعات من تفعيلها على أرض الواقع[45]، من أجل بلوغ أهدافها وتحقيق اكتساب الكفايات المستهدفة لدى الخريجين، وكذا دعمها بالموارد البشرية المتخصصة والظروف التعليمية المواتية والمعدات البيداغوجية الملائمة لتدريسها، باعتبار السياق الذي تعرف فيه الجامعات ارتفاع أعداد الطلبة؛
- **اعتماد تغيير جذري في طرق التكوين في اللغات الأجنبية مع إرساء التناوب اللغوي**، وتوفير موارد بيداغوجية متجددة ورقمية وتأطير ملائم يسمح بالتدريس في مجموعات صغيرة؛
- وضع **نظام للتوجيه وإعادة التوجيه** يتم تفعيله قبل ولوج السلك ويُعزَّز خلال المسار التكويني للطالب بما يسمح له بحركية مرنة بين المسالك والمؤسسات ومكونات المنظومة في شموليتها؛
- تعزيز أكبر **للاستقلالية البيداغوجية للجامعات**، لاسيما عبر اعتماد مرونة أكبر في التنظيم البيداغوجي من أجل تنويع وتمايز العرض التكويني للجامعات[46]، وربطه بمتطلبات الجهة إلى جانب الحاجيات التنموية الوطنية؛
- تعميم اعتماد **الضوابط البيداغوجية الخاصة بكل جامعة** تكون مكملة للضوابط الوطنية، والتنصيص في الضوابط البيداغوجية وشروط الاعتماد على ضرورة **إطلاع الطلبة والعموم على مكونات المسالك** (syllabus) والضوابط المحددة لها؛
- وضع استراتيجية وطنية متكاملة تهدف إلى إرساء **التحول الرقمي للجامعات**[47]، لاسيما على المستوى البيداغوجي[48]، واعتماد **أطر مرجعية للكفايات والمهارات الرقمية** تخص التعليم العالي، واعتماد **ضوابط بيداغوجية وطنية تؤطر التعليم عن بعد**؛
- إرساء مقتضيات تنظيمية وآليات مؤسساتية من أجل **تفعيل نمط التعليم بالتناوب** وضبط علاقة الطالب والجامعة مع المؤسسة المحتضنة للتكوين (المقاولات، المؤسسات العمومية، الإدارات، الجماعات الترابية، الجمعيات...)؛

45 بالنظر إلى خصوصية هذه التكوينات، والقدرات التأطيرية الحالية بالجامعات في هذا المجال، يستدعي إرساء هذه التكوينات دعمها بالموارد البشرية اللازمة، لاسيما عبر برامج تكوين المكونين، وتوظيف الكفاءات المتخصصة، والاستناد إلى الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لتوفير فضاءات وتأطير داعم لهذا النوع من التكوينات.

46 تقرير المجلس حول «إصلاح التعليم العالي: آفاق استراتيجية»، (يونيو 2019)، الرافعة 1، التوصية 6: دفع الجامعات للانخراط في التمايز والتميز.

47 نفس المصدر، الرافعة 6، التوصية 3: استراتيجية رقمية لتجاوز الاختلالات.

48 «توصي اللجنة باعتماد طرق بيداغوجية جديدة يتم التركيز فيها على تقوية كفاءات الطلبة، سواء العلمية والتقنية أو الأفقية والسلوكية. ويجب اعتماد الرقميات في هذا التحول (من شأنها أن تتيح تقديم برامج تكوين عن بعد تتوج بشهادات لأكبر عدد من الطلبة وبأقل تكلفة). علاوة على ذلك، يجب أن يدمج إتقان أساسيات الرقميات في جميع شعب التكوين ابتداء من السلك الأول من التعليم العالي»، تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، (أبريل 2021)، ص 99.

- تثمين **استناد الجامعات إلى الدراسات الرامية إلى التحليل الاستشرافي للحاجيات من الكفاءات وتطور المهن**[49]، لاسيما الدراسات التي يقوم بها المرصد الوطني لسوق الشغل والدراسات حول تتبع اندماج الخريجين؛
- تحسين نظام **حكامة الهيئات البيداغوجية** واتساق اختصاصاتها مع هيئات حكامة الجامعة؛
- تعزيز **القدرات المؤسساتية والخبرة في المجال البيداغوجي**[50]، وذلك بدعم التكوين البيداغوجي وتشجيع البحث البيداغوجي الجامعي وتكوين وتأهيل موارد بشرية متخصصة في مجال مصاحبة الطلبة خلال مسارهم داخل الجامعة؛
- مراجعة **مسطرة اعتماد المسالك ونظام التقييم وضمان الجودة**، بما يساهم في تحسين جودة التكوين ويعزز مبادئ الشفافية والتعاقد والتدبير بالنتائج، مع **إشراك الطلبة في تقييم التعلمات**؛
- استكمال مشروع **إطار وطني للإشهاد** وتبني مخرجاته؛
- اعتماد **الإطار المرجعي للجودة**[51]، وتحسين **ظروف التعلم والوسائل المادية** بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح لاسيما نسبة التأطير، ووضع **الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات** الخاصة بالتعليم العالي؛
- تعزيز مبادئ الاستحقاق والشفافية وتكافؤ الفرص في الفضاء الجامعي للرفع من منسوب الثقة عند الطالب والمجتمع، خاصة عبر **محاربة الممارسات غير الداعمة لتنظيم بيداغوجي محكم** (غياب الطلبة؛ شروط اجتياز الامتحانات؛ سُلم التنقيط في التقييم؛ التخلي عن الأعمال الموجهة والتطبيقية والمراقبة المستمرة المنتظمة؛ ظاهرة الغش؛ الممارسات اللاأخلاقية...)؛
- إرساء **التعاقد بين الجامعة والدولة** من أجل تحديد الأهداف في التكوين وتتبع نتائجه، و**نظام معلوماتي شمولي** وموحد وموثوق به على الصعيد الوطني، و**نظام للتتبع والقيادة** بما يمَكّن السلطة الحكومية والجامعات من التأكد من التطبيق الجيد والشامل للإصلاح البيداغوجي؛
- **تعبئة الفاعلين** في التعليم العالي بمختلف أصنافهم وهيئاتهم، وتبني استراتيجية لتدبير التغيير من أجل تحقيق الشروط الكفيلة بإنجاح الإصلاح البيداغوجي.

49 تقرير المجلس حول «إصلاح التعليم العالي: آفاق استراتيجية» (يونيو 2019)، التوصية 9: استباق تطور المهن ومتطلبات سوق الشغل المستقبلية.

50 «... وضع بيداغوجية نشيطة تتمحور حول الطالب، وموجهة نحو «تعلَّم كيف تتعلم»، ستجعل من الممكن القطع مع طريقة التدريس المعمول بها اليوم. كما أن التقنيات كالتعلم القائم على مشروع أو البيداغوجية المعكوسة (pédagogie inversée) ستمكن الشباب من تعزيز الاستقلالية والقدرات المتعددة الجوانب والضرورية للتكيف والتأقلم مع محيطهم. ويعد وضع التكنولوجيا الرقمية، اليوم، في صميم البيداغوجية والتعلم ضرورة ملحة»، تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، (أبريل 2021)، ص. 99.

51 «.... وضع إطار مرجعي للجودة يُعتمد كأساس لإعداد دلائل مرجعية لمعايير الجودة حسب كل مكون من مكونات المنظومة ومستوياتها، ووضعها رهن إشارة مؤسسات التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي والفاعلين التربويين وسائر العاملين بها في القطاعين العام والخاص.»، المادة 53 من القانون-الإطار 51.17.

استخلاص

إن المجلس، إذ يثمن في ختام رأيه هذا المجهودات التي مكنت من بلورة تصور جديد لإصلاح سلك الإجازة من أجل تصحيح الاختلالات وتجاوزها، **لَيُجدد التأكيد على ضرورة تعميق بناء هذا التصور لجعله متكاملا وشاملا لأهم الجوانب والأبعاد التي تنظم الهيكلة البيداغوجية**، وتحديد مكوناتها والمبادئ المؤسسة لها.

ويعتبر المجلس أن **مراجعة هذا التصور** تستلزم **إرساء نسق بيداغوجي بتنظيم مرن يحقق النجاعة** في الهيكلة والتدبير، **ويساهم في ترصيد مكتسبات التجربة** السابقة لنظام «إجازة – ماستر – دكتوراه»، **ويبتكر منظومة تجعل محورها الطالب، وتسمح بإطلاق الطاقات من أجل ابتكار تكوينات متجددة ذات جودة**، توازن بين التميُّز الأكاديمي وبين متطلبات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للخريجين، في توافق بين مبدأ الاستقلالية البيداغوجية للجامعات، وبين الدور التنظيمي والتقييمي للسلطة الحكومية.

ومن أجل استكمال هذا التصور وفق المنظور المذكور، ارتأى المجلس **الإسهام بتوصياته واقتراحاته** الواردة أعلاه، والتي **غايتها إضفاء مزيد من الوضوح والدقة على الهندسة البيداغوجية** المقترحة وتحقيق تكاملها النسقي واتساقها مع الأسلاك السابقة والأسلاك الموالية، **وتدقيق المحددات الأساسية للتنظيم البيداغوجي المستهدف**، من أجل توفير تكوينات ناجعة وفعالة وذات جودة، تساهم فعليا في إعداد خريجين يمتلكون مواصفات جديدة، وتسمح بالرفع من مردودية منظومة منفتحة دوليا، تواكب باستمرار متطلبات التنمية الجهوية والوطنية.

إن المجلس وهو يدلي برأيه في هذا المشروع، يحث على **ضرورة الإسراع باستكمال ورش الإصلاح البيداغوجي للتعليم العالي في شموليته**، وذلك بالنظر إلى جسامة التحديات التي يتعين رفعها من أجل جامعة تتيح الارتقاء الفكري للطلبة وانفتاحهم وتكيفهم مع محيط دائم التحول، وإعدادهم لعالم المستقبل.

ملتقى شارع علال الفاسي وشارع الميليا
ص.ب 6535، الرباط – المعاهد
Angle avenues AL MELIA et ALLAL EL FASSI
BP 6535, Rabat - Instituts

Tél. : + (212) (0) 537 77 44 25
Fax : + (212) (0) 537 77 46 12